من الإقصاء البنكي إلى الشّمول المالي: بعض المعالم السوسيولوجيّة

De l'exclusion bancaire a l'inclusion financière Quelques repères sociologiques

د. علي حرودي

جامعة سطيف2 (الجزائر)، pgsetif2@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام:2023/02/18 تاريخ القبول:2023/05/14

ملخّص:

تحاول هذه الورقة التّقرب من مسألة الشمول المالي والإقصاء البنكي من زاوية سوسيولوجيّة على اعتبار أنّ السلوكات الاقتصاديّة هي في جزء هام منها، نابعة من واقع اجتماعي خاص وتحكمها علاقات اجتماعيّة ذات صبغة معينة.

وتستعين المساهمة ببعض الأدوات السوسيولوجيّة في تحليل وفهم ظواهر اقتصاديّة في صميم عمليّة الاندماج الاجتماعي والمشاركة في الحياة الانتاجيّة اليوميّة وبدونها تجد فئات واسعة من المجتمع نفسها خارج الدّائرة الرّسميّة وبالتّالي بعيدة عن المساهمة في التّنمية ومعرّضة لمزيد من الإقصاء.

كما تسعى الدّراسة إلى عرض منطلقات أوليّة لتفسير مدى عقلنة الاتّجاهات الاقتصاديّة في سياق إجتماعي معيّن، وفي ظلّ شروط تبني هذه الاتّجاهات النّقديّة والماليّة وما تطرحه من خدمات ومنتجات ضروريّة .

كلمات مفتاحيّة: إقصاء، شمول، عقلنة، علاقات، أعوان، ماليّة.

Résumé :

Cette contribution a comme but prioritaire, de se rapprocher de la question de l'inclusion financière et l'exclusion bancaire à partir de l'angle sociologique, étant donné que les conduites économiques sont dans leur majeure partie issue d'une réalité sociale spécifique, et sont structurées par des relations sociales.

L'étude recourt à quelques outils sociologiques en essayant d'analyser et de comprendre des phénomènes économiques se situant au cœur du processus de l'intégration sociale et de la participation quotidienne, et qui est une condition sine qua non pour que des catégories sociales entières ne se trouvent pas en marge de la sphère officielle et par conséquent loin de la contribution dans le développement et l'exposition à plus d'exclusion.

Dans le même sillage, l'étude essaie d'examiner la rationalité des conduites économiques dans un contexte donné et les conditions de s'approprier des attitudes monétaires et financières à partir de certains services et produits qui sont coutumières à ces attitudes.

Mots clés : Exclusion- inclusion- finance- rationalité- relation- agents.

المقدّمة

ما هو مجموع الفئات المستبعدة ماليا وبنكيا داخل المجتمع، وما هي تأثيرات هذا الإقصاء على الحياة العاديّة لهذه الفئات؟ كيف يمكن ضمان شمول أفضل واندماج أوسع من أجل استفادة أعدل وأنسب من المنتجات الماليّة وخدماتها بالجزائر؟

إلى أيّ مدى تشكّل المقاربة السوسيولوجيّة مدخلا مساعدا على تحليل وفهم هذه السّلوكات الاقتصاديّة والإحاطة بمسبّباتها إحاطة وافية؟

هذه الأسئلة التي تدور حولها الدّراسة النّابعة من اهميّة حصول أكبر قدر ممكن من السّكّان على خدمات ماليّة ومصرفيّة تعزّز من درجة الانسجام الاجتماعي وتقلّل من حجم الفجوة بين شرائح المجتمع وتعينها على مباشرة حياة يوميّة عاديّة، في ظلّ تزايد مخاطر الاستبعاد عن الدّوائر الاقتصاديّة الرّسميّة وفي مقابل ذلك تصاعد الاهتمام بسياسات الشّمول والإدماج، كآليّة ضروريّة وعاجلة لتحقيق الاستقرار المالي وبالتّالي الاجتماعي.

ويساهم مسار تشجيع الخدمات الماليّة، في تحسين وتيرة التّنمية وكذا تحفيز السّكّان خاصّة الفئات الهشّة على تمويل مختلف مجالات حياتها، من تعليم وصحّة وتجارة، مثلما تدلّ وتحثّ عليه مجمل المؤسّسات الدّوليّة المتخصّصة، كالبنك العالمي والمؤسّسات الماليّة والاقتصاديّة الإقليميّة، خاصّة مع بروز الحاجة إلى المعاملات الرّقميّة مع دخول العالم في أزمة وباء كورونا واتّساع نطاق السّكّان المحتاجين لشتى أنواع المساعدة ممن يحوزون على حسابات جارية تسمح لهم بالاستفادة اللاّئقة من هذه المساعدات والخدمات.

وتشهد الجزائر في هذا السّياق، نوعا من الديناميكيّة من قبل الهيئات المصرفيّة العموميّة والخاصّة تحت قيادة البنك المركزي، من أجل تدارك النّقص الملحوظ في

الشّمول المالي، وجذب المواطنين إلى المعاملات البنكيّة من خلال تقديم جملة من التّسهيلات والعروض، إلاّ أنّ الحال يبقى بعيد المنال امام وضعيّة الشّكّ والتّرقب المميّزة لاتّجاهات فئات عريضة من المجتمع، على خلفيّة عوامل متراكمة أفرزتها خصوصيّات حالة الجزائر، ليس اقتصاديا وماليّا فقط، بل سوسيولوجيّا وثقافيّا أيضا في العلاقة بين المرفق البنكي والمواطن، وانتشار الاقتصاد الموازي وضعف الموارد والامكانات المتوفّرة لدى هذه الفئات المقصاة، وضعف الانتشار الجغرافي لفروع البنوك، إضافة إلى عوامل أخرى.

من هنا تحاول هذه المساهمة الاستعانة بالتّحليل السوسيولوجي، من أدوات وأدبيّات ذات الصّلة بفهم الظّواهر الاقتصاديّة من منطلق العلاقات الاجتماعيّة والتّفاعلات الثّقافيّة، والسّعي لتفكيك منطق السّلوكات الماليّة والنّقديّة وعقلنتها وفق منظور علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، تناولوا المسألة طرحا وتفسيرا، مع الإحالة على وضع المجتمع الجزائري من خلال بعض العناصر والمؤشّرات حول البعد الاقتصادي في المجتمع الجزائري بصفة عامة، والسّلوك المالي والبنكي بصفة خاصّة.

-1منطلقات نظرية لمدخل أنثروبولوجي

تستند أطروحة هذه الدراسة على اعتبار الأفعال الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من السلوك الانساني وكبناء اجتماعي تتفاعل ضمنه العلاقات الاجتماعية وموازين القوى لفاعلين يندرج منطق عملهم في سياق تبادلات موضوعية.

يقول بيار بورديو في هذا الشأن إذا استطعت تقديم شيئا ما قياسا بالتفكير المرتبط بتخصص الاقتصاد ربما هو إعادة إدماج السلوك الاقتصادي في عالم السلوكات الانسانية. لقد أردت محاولة تبيان كيف أن هذا السلوك الاقتصادي الذي نعتبره كمعطى ثابت أو موضوع كنقطة انطلاق هو في الواقع بناء تاريخي (Pierre Bourdieu ,2000, 12)."

ويطرح بورديو مبادئ أنثروبولوجيّة اقتصاديّة مؤسّسة على توسيع نظريّة الحقل إلى الفضاء الاقتصادي، وتتمثّل في تقديم الأفضليّات التّنافسيّة للأعوان (هنا المؤسّسات)

وايضا قوّتهم وقدرتهم على هيكلة الحقل وأهميّة وبنية رأسمالهم عن طريق اقتحام الأشكال التّالية: رأسمالي، وسلع وكذا رأسمال ثقافي في مختلف مكوّنات الرّأسمال التّقني، القانوني، العضوي، الاجتماعي، المؤسّسي، ولكن يجب الانتباه إلى أنّ الحقل هو حقل صراعات، أين يلاحظ بأنّ هذه الاستراتيجيّات ترتبط بتمظهرات خاصّة للسّلطة التي تعطي للحقل بنيته.

نظريّة الحقل هذه لا تشكّل مصادفة إذن، بل إنّها تبدو خاصّة، مجندة هنا، كبرهنة نقديّة ليس فقط، لمجموع النّظريّات الاجتماعيّة الأخرى وإنّما أيضا، للتّفاعليّة، ولعلم الاجتماع الاقتصادي الماركسيElisabeth Campagnac, 2001,428).")

وبفضل نظريّة الحقل هذه، يسعى بورديو إلى الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات المنجرة خارج كلّ تفاعل والابتعاد عن حتميّة راديكاليّة تختزل في كثير من الأحيان، التّحاليل البنيويّة.

وإذا كان الخطاب الاقتصادي الكلاسيكي يتأسّس على البديهيّات ويعتبرها تحصيل حاصل: عرض وطلب يتقدّمان بصفة مستقلّة، فرد عقلاني يعرف مصلحته ويستطيع القيام بالاختيار المناسب، هيمنة غير مشروطة للأسعار، في حين تكفي دراسة مقرّبة، عمليّة تبادل، كما يفعله بورديو في هذا المقام، بخصوص سوق السّكن الطّبقي، للتّوصّل إلى أنّ هذه المبادئ لا تأخذ بعين الاعتبار الواقع.

وهنا تجب الملاحظة أن التّجرّد الوهمي هو ذاته يخضع للانتقاد اليوم من قبل بعض الاقتصاديين، ينبغي المضي إلى ابعد من ذلك، العرض، الطّلب، السّوق وحتى المشترى والبائع هم في الحقيقة، منتوج بناء اجتماعي، بحيث لا يمكن وصف بصورة مناسبة، المسارات المسمّاة اقتصادية، دون الاستعانة بالسوسيولوجيا.

وفي الواقع فإنه تم التوقف شيئا فشيئا على تحديد الاقتصاد البدائي بعبارات سلبية (ضعف في المردودية، غياب الفائض، الادخار...) بحيث حدث اكتشاف أشكال غير تجارية

في مجال التنافس الاقتصادي. ففي العديد من الأمكنة، كانت هناك احتفالات تقليدية، تؤدي نفس الوظائف: تأكيد وضع الجماعات القائمة وتعطيها تعبيرا عموميا وكان لها أيضا نفس الأثر: تحييد الفوائض على المستوى الاقتصادي. فقد كان التراكم المتبوع بإعادة توزيع محسوب بمثابة تدبير من تدابير ممارسة السلطة.وهذا ما ذهب إليه مارسال موس عندما يلاحظ بأنه في بعض المجتمعات، فعل العطاء يعني التعبير على الاعتلاء، القبول دون الرد، إنها التبعية(Jacques T.Godbout , 2000, 8)."

وفيما اقتصرت التحاليل على الاقتصاد الاحتفالي تاركة تحت الظل الدوائر الأخرى بأقل شهرة، من الإنتاج والتبادل، كما بقيت بعد ذلك، تحقيقات ميدانية مميزة، لكتاب (هارسكوفيزش، سول تاكس) اجتهدوا دائما لإدخال الاقتصاديات التي يدرسونها في قوالب الاقتصاد السياسي الغربي، متحدثين في ذلك عن البيع والشراء والقرض والأسعار والأجور والرأسمال... بعيدة عن تحقيق ذلك لتتبع بتنامي التحقيقات الميدانية المتراكمة للمعطيات حول أنظمة الإنتاج والتبادل.

هاته النتائج تدحض بعض الحقائق الانثربولوجية المؤسسة والتي تم الاحتفال بها خلال عقود كاملة كبديهيات علمية، ويمكن ذكر من ضمن هذه الحقائق المحتفى بها) " . Maurice Godelier ,2008, 14)

-1تتأسس المجتمعات على التبادل، تبادل الأشخاص والسلع، وهذه العملية تكتسي مظهرين اثنين: تبادل السلع أو تبادل هبات أو ردها...

-2تتواجد علاقات القرابة والعائلة في كل مكان، عند أساس المجتمع وخاصة المجتمعات الخالية من الطبقات ومن الدولة التي كانت تسمى بالبدائية.

-3العلاقات الاقتصادية تشكل القاعدة المادية والاجتماعية للمجتمعات.

-4يتغلب الطابع الرمزي دائما على الطابع المخيالي والواقعي.

وفي مقابل هذه الطروحات استنتج موريس غودوليه من تحليلاته أنه إلى جانب الأشياء التي نبيعها والتي نعطيها، هنالك ما لا يباع ولا يعطى ولكن يجب الاحتفاظ به لنقله، هذه الأشياء هي دعامات الهوية التي تعيش أكثر من غيرها عبر الأزمان. وتنتظر من إنسان المجتمعات ما قبل الرأسمالية بأن يشرع في التحول إلى إنسان متطور من أجل التمكن من التمتع بمزايا الاقتصاد المتقدم.

إن ما يمر بداهة عبر العلاقات الاجتماعية أن كلا من النظامين القائمين يشكلان أجهزة تقع بصفة ما خارج العلاقات (وهذه حالة الدولة) أو ما يمكن تسميته دوائر تجنب العلاقات الاجتماعية، يراها أوهرشمان أن السمة الأساسية للسوق تقع في السهولة التي تمكن الفاعلين الخروج من علاقة اجتماعية، هذا الأفق هو أيضا قريب من علماء الاجتماع والنظرات العلائقية للمجتمع خاصة في إطار علم اجتماع المنظمات هي علاقات بين المنظمات العامة وزبائنها وخاصة تدابير مشاركة المستعملين في هذه المنظمات، بحيث أن في علم اجتماع المنظمات، نعتني بهذا النوع من الدراسات كتحليل للعلاقات بين المنظمات ومحيطها، وهو ما اعتبر تحليلا غير كاف لأنه غير قادر على التعبير عن ثراء وتعقد علاقات مع الزبائن، مشاكل السلطة والهوة توجد بين المنظمة ومحيطها، هوة بنيات المشاركة كما أن السوق والدولة مؤسسان على قطيعة بين المنتجين والمستعملين.

من جانب آخر فإن الممارسات الحاصلة في السوق المخفية والغير المصرح هي التي لا تجري في ساحة العلن بين الفاعلين والأعوان الاقتصاديين ضمن الدائرة الإقتصادية، تشكل بنية مؤثرة ولها وزن متعاظم في استغلال الموارد والاستجابة لحاجيات الناس المتجددة. فهذا الاقتصاد الموازى يولد من عدم تلاؤم بين الاستراتيجيات الشاملة استراتيجيات الفاعلين الباحثين عن التعظيم على مدى قصير، إمتيازاتهم عبر توزيع مختلف للسلع والنقد(Ahmed Henni , 1991, 141)."

ويشير العديد من الباحثين الذين اشتغلوا على موضوع إحلال المنطق الاقتصادي ومظاهره العقلانية كثيرا ما يصطدم ببنيات تحد من انغراسه في الممارسات اليومية للأفراد بحيث أن الحديث عن ممتلكات مموضعة عن حضارة أخرى، إرث من التجارب المتراكمة، تقنيات نقدية أو تسويقية، مناهج محاسباتية أو حسابية، تنظيم، تدخل تحت النظام الاقتصادي المستورد من قبل الاستعمار يتم داخله الإلقاء بعمال من اللازم عليهم تعلم قواعد البقاء:

وبالفعل فإن الأعوان الذين تربوا ضمن تقليد ثقافي مختلف لا يمكنهم النجاح في التأقلم مع الاقتصاد النقدي إلا بفضل إعادة إبداع خلاقة بعيدة عن كل تأقلم مفروض ميكانيكي بحت وسلبي.

قياسا بتطوره، فإن التنظيم الاقتصادي يتجه نحو فرض نفسه كنظم مستقل تماما ينتظر ويفرض على الفرد نمط معين من الممارسات والاستعدادات الاقتصادية: مكتسبة ومدمجة دون شعور عبر التربية الضمنية والظاهرة، روح الحساب والتوقع ويتجه بذلك إلى ظهور على أنه تحصيل حاصل لأن العقلنة هي الهواء الذي نتنفسه.

هذه الشرائح المتوسطة هي بدون شك الشرائح التي تشعر بالتباس أكثر جملة التغيرات التي أصابت المستويات البنيوية للمجتمع وحولت بعمق النسق الاجتماعي. ويكون الملاحظ لهذا الاضطراب الاجتماعي تائها في أغلب الأحيان، وتتجاوز المهارة مع النضالية، والمزارعة مع التطور، والفردية الجامحة مع التفاني بالجماعية. وقد أنتج المجتمع الجزائري في مجرى التغير شكلا جديدا من الفردية التاريخية التي تكون ثنائية أساسا، وتعيش الجزائر، بين البنى القديمة لتشريك وسائل الإنتاج التي تصدعت والمعايير الجديدة التي هي في طريق التكوين، حاضرا مبهما؛ بين ثقافة متصدعة حيث يلعب التحديث "لعبة التخبئة" مع التقليد في ضوء خفي لتوحيد الآراء بنصف نبرة وحيث النبرة الجامحة للاستهلاك في مجتمع بقي مجتمعا للفاقة، يقترب من دعوة التقشف وحديث الاشتراكية.

فالتفرقة لا تنتقل فقط من الجماعات، وإنما في أغلب الأحيان في داخل سلوك كل فرد جزائري.

وكانت هذه العاصفة الاجتماعية-الثقافية الكبيرة لابد منها وضرورية. فهي في الحقيقة تجعل بالإمكان تعميق إعادة بناء النسق الاجتماعي، وتعميم الأطر الجديدة للتشريك، ولكن بشرط أن نسرع في ترسب القوى الاجتماعية الشعبية الجديدة، وأن تحدث التنقية الثقافية والايديولوجية".(عبد القادر جغلول، 1981، 230)

ومن جهته يذكر علي الكنز ,)."2010 (117-116 Ali Elkenz ,الصالح العام وامتداده الفعل السياسي تم تحويلهما بهذا وتمييعهما على مستوى القاعدة واعيد توجيههما نحو تلبية مصالح اجتماعية خاصة بحيث ترك الانتاج السياسي مكانه لاعادة الانتاج الاجتماعي و مهام الدولة التي كانت هدف العمل العمومي تحولت الى وسيلة اعادة استيلاء خاصة بكل اشكالها راسمال اقتصادي اولا (تجاري صناعي مالي عقاري منقول) وأيضا اجتماعي (تحالفات قرابية زبونية جهوية) ثقافية ورمزية(تربية تكوين اعلام رياضة وحتى دينية).

ان الانزلاق نحو النموذج الجديد شهد تسارعا في حالة الجزائر بفعل الطبيعة الريعية للفائض الوطني واعادة توزيع تمر حتما عبر السلطات ومؤسسات الدولة.ويجب اضافة اثار الحرب الاهلية التي اضعفت انظمة الرقابة الذاتية ومؤسساتها (قانون الصفقات النظام البنكي جمارك عدالة تربية قانون العمل) وايضا تلك الاكثر تعقيدا للفهم اي تفكك قيم وضغوطات معنوية ونفسية للاكراه الذاتي التي قلبتها هاته الفترة في العمق.

في وصفه للمقاول يقول الكنز بان السياسي الجديد هو مقاول من نوع خاص مزود بذكاء سوسيولجي بارع لانه مجبر على تدبير نبيه لانخراطه المزدوج في الحياة العامة كخادم

صريح للصالح العام وعلى مستوى الحلقة الاقتصادية والاجتماعية كفرد متميز يتحرك بسرية لاجل قضاء مصالحه الذاتية وخدمة عصبيته الضيقة حزبه الحقيقي.

الفضاء الذي يسير ضمنه مؤسسته هو فضاء متحرك واي خطإ مهما كان صغيرا سيكون قاتلا مثلما هو الشأن لكل اعماله التي لا تدار بطريقة جيدة التي تنتهي بذلك نحو طريق التهريب او نحو الخارج او امام المحاكم.

-2الإقصاء البنكي والانسجام الاجتماعي:

أظهرت الأزمات المالية المتتالية بقوة الدور الاجتماعي للمالية عالميا ومكانة المنتجات المالية في حياة كل فرد. اليوم لم يعد خيارا بل من الضروري الحصول على منتجات متلائمة من أجل حياة لائقة.

ويبدو من المنصوح به الاعتماد على قيادة مشتركة للعلاقة بين الزبائن وبنكهم قصد الوصول لعرض مكيف مع حاجات تأخذ بعين الاعتبار المردودية والنوعية، بحيث في خضم مؤسسات خاصة تحتكم لمتطلبات متعاظمة من المردودية والتنافسية، هناك ضرورة وجود منتجات معززة للانتماء والانسجام الاجتماعي.

ويعني وجود شخص في وضع إقصاء بنكي عندما يتعرض إلى مانع في ممارساته البنكية المالية لا يسمح له بمواصلة حياته الاجتماعية بصفة عادية داخل المجتمع الذي يعيش فيه.

هنا يجب توضيح ثلاثة انعكاسات كبيرة لهذا التعريف (Centre Walrass, 2002, 881) ".

أولا-المعايير في مجال الحاجات البنكية والمالية في معايير نسبية وذلك بحسب وضعية مجتمع معين في لحظة معينة وهي ترتبط بدرجة الصعوبة في الحصول على خدمات بنكومالية داخل مجتمع ما أو اللجوء إلى حساب جاري أو استعمال الصكوك.

ثانيا-الموانع التي قد يواجهها شخص ما في الممارسات المالية تتعلق بصعوبات الحصول أو استعمال حساب جاري وعدمه هو نوع من الإقصاء لكن التوفر على حساب وعدم فهم معناه يرهب بقوة استعماله.

ثالثا- وأخيرا خاصة الإقصاء ليس فقط نتيجة للإقصاء الاجتماعي، هو أيضا سبب يساهم وينتج عن هذا المسار.

وهنا نجد ذلك الرابط المباشر بين الحصول والاستعمال في عملية الإقصاء هذه.

وترتبط بمسار الاقصاء كفعل تنتج عنه عدة مواقف وسلوكيات ظاهرة ومستترة، أحكام مسبقة كثيرا ما صاحبت هذه الواقعة بتفاعلاتها وتطوراتها وخصوصياتها، ويمكن تلخيص هذه الأحكام في ثلاثة أساسية (Centre Walrass, 2002, 883)."

-1الزبائن لا يفهمون أو لا يريدون فهم النظام البنكي حيث، غالبا ما يبرهنون أكثر على استخفاف أو عدم اهتمام بالخدمات التي يتوفرون عليها.

-2قد يتحلون في بعض الأحيان، بنقص في النزاهة بحيث ومهما كانت وفرة الشبكات البنكية، يبقى الزبائن مشتبه فيهم بإخفاء عناصر يجب الكشف عنها أمامهم.

-3أخيرا يفترض الزبائن صعوبات بنكية في الماضي أو المستقبل. هنا تبرز أهمية إعداد بطاقية مركزية للصكوك لأولئك الذين لديهم مشاكل في سداد القروض للخواص كمؤشر سلبي.

أحكام مسبقة أم علاقات ثقافية

وإذا كانت هناك علاقة بديهية بين ضعف الموارد والحرمان من الحصول على مختلف الخدمات، يلاحظ بأن بعض أعوان البنوك يجعلون من العلاقة البنكية اختبار فيه نوع من الحط من القيمة والمساس بالكرامة خاصة بالنسبة للزبائن الصغار أو الفئات غير المتعودة على التعامل مع المؤسسات البنكية،أن هذه العلاقة يمكن أن تؤدي إلى منطق إقصائي لبعض الأفراد بحسب مسار متدرج، قبل مرحلة الإقصاء الصريحة المتميزة

بظواهر معينة مثل المنبع البنكي أو إجراءات المديونية الخانقة، نجد هناك ما يسمى بمرحلة الهيمنة البنكية أين يلاحظ أن الزبون لا يتلقى من البنك إلا ما يريد هذا الأخير اقتراحه بحيث يبرز هنا زبائن جدد لا يتحصلون على منتجات بنكية مكيفة ولكن عكس المنتجات الأكثر خطورة بالنسبة للمؤسسة المقرضة وهم زبائن ذوي مردودية عالية بالنسبة للمؤسسات.

ثم نجد المرحلة الثانية التي يتجسد خلالها الإقصاء البنكي وذلك من خلال نظرة البنوك للأفراد وحكمها عليهم والتي تصل حد الاشتباه فيهم. وهكذا فإن الإقصاء البنكي يتميز بصعوبة الحصول على خدمات بنكية كافية بالنسبة لفئات هشة قد تقلل من حقوقهم وقدراتهم على مواصلة حياتهم الاجتماعية بصفة عادية في مجتمع تطغى عليه المعاملات المالية.

وعلى العموم، يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات من الإقصاء البنكي :

-1هيمنة بنكية: أين نجد أن شروط الحصول والاستعمال البنكية تبدو أنها غير ملائمة وقد تؤدي إلى تكلفة زائدة.

-2إقصاء بنكي: حيث يظهر أن وضع الأفراد في علاقتهم مع البنكيين محل تساؤل.

-3أخيرا الإقصاء بمعناه الضيق أي يلاحظ بأن الأشخاص المعنيين لا يحصلون على الخدمات البنكية...

تشكل الخدمات البنكية حاجة اجتماعية، إذ أن الجميع اليوم في ضرورة لحيازة حساب جاري من أجل تحصيل أجرته أو مستحقاته الاجتماعية أو الاستفادة من قرض لمواجهة بعض الصعوبات العابرة... ومن جانب آخر، وعلى مستوى العرض فإن البنوك التي تستجيب لهذه الحاجات هي اليوم مؤسسات تجارية خاضعة لإكراهات المردودية.

وقد لا يحصل التقاء مصالح هؤلاء وأولئك دائما خاصة عندما لا يتحكم الأشخاص جيدا في دواليب العملية وأن المنتجات البنكية لا تمثل مصلحة تجارية حقيقة ولا يمكنهم الحصول إلّا على منتجات تحدث لهم مشاكل مثل القروض المتعسرة .

وبالنسبة لإجراءات الحد من الفجوة البنكية أو ظاهرو الإقصاء هناك طرق مختلفة يجب دراستها أو استكشافها بأخذ عين الاعتبار، استقلالية الأشخاص وغياب الترابط بين العلاقة البنكية القائمة في الوكالة وتلك المكملة التي من شأنها أن تتطور داخل بنيات بديلة أو مرافقة جمعوية أو عمومية، وبالفعل، فإن العرض الموحد لا يمكن أن يكون كافيا مع وجود شخص ما في وضعية هشة لا يتحكم في الكتابة ليس لديه نفس الحاجات، أو إطار قد يحال فجأة على البطالة أو صاحب منحة اجتماعية أو صعوبات قد يواجهها أي عامل ذو دخل ضعيف .

وفي حالة عدم وجود هذا التكفل، فإنه من المحتمل، يظل القطاع البنكي حاملا في طياته، عددا معتبرا من زبائنه ممن يمكن عدهم مقصيين من الباطن (من الداخل).

وهنا يجب تأكيد بأن القطاع البنكي هو الآخر، يواجه الثنائية)."Gilles 2006 ... , (Lazyeche& Pascal Mouléveierكثرة ودمقرطة، إذا كان الأغلبية من السكان لديهم على الأقل، علاقة دنيا مع خدمات البنوك (كثرة)، فإنهم في مقابل ذلك، لا يستفيدون من خدمات مكيفة مع حاجياتهم (دمقرطة) وهنا يوجد قلب مسار الإقصاء البنكي "المالي."

إذن فإن التعريف المختصر للإقصاء البنكي ليس غياب حساب جاري، بل هو عدم تلاؤم بين العرض البنكي وحاجات جزء من الزبائن يتميزون خاصة بوضعية سوسيواقتصادية هشة، وبالتالي، فإن نوعية العلاقة البنكية هي صلب هذه الظاهرة.

وتكتسي هذه الظاهرة أهمية خاصة وذلك حتى لا تتحول وضعيات مالية عادية إلى حالات من الإقصاء البنكي ثم إقصاء اجتماعي بفعل نوع من سوء فهم بين الشركاء.

تحليل الخيارات مصدر الإقصاء البنكي بحذر ونقص معرفة متبادلين وهما عنصران تؤثر من خلالهما نوعية علاقة الخدمة مباشرة.

وهنا يمكن القول، بأنه وحدها علاقة خدمة ذات جودة، ستسمح بتطوير عرض بنكي مكيف مع حاجات الزبائن ذوي الدخل الضعيف.

-5الشمول المالي بين الو اقع والمتاح:

يحقّق الشّمول المالي نتائج إيجابية على الخدمات التّمويليّة والمصرفيّة المختلفة من خلال دوره في دعم الصّناعة المحليّة وتأثيره على معدّلات التّجارة البينيّة كما انّ له أهميّة في زيادة معدّلات التّصدير خاصّة على مستوى المنطقة العربيّة والافريقيّة.

وتساهم عمليّة توسيع الشّمول المالي عبر توفير المعلومة السّليمة في تمكين كلّ فئات المجتمع من خدمات ماليّة مناسبة لها سواء كانت من الشّباب، النّساء، رجال أعمال، أشخاص طبيعيين ومعنويين، مؤسّسات صغيرة أو كبيرة، بحيث تندمج هذه الشّرائح في القنوات الماليّة الرّسميّة، وتسهيل إنشاء حسابات جارية، وتحفيز خدمات الادّخار، التّحويل، شركات، بيع شراء، اقتراض، خدمات رقميّة، التّأمين.

وبهذا يصبح الشمول أحد أهم ركائز الوصول إلى تحقيق معدّلات نمو اقتصادي مقبول وقابل للاستمرار ومدّ التّنمية بشرايين حيويّة وبناء مشروعات وبالتّالي توفير فرص عمل للفئات النّشطة وفتح المجال أمام كلّ الشّرائح على كافّة المستويات، حيث تعتبر آليّة الشّمول بهذا، مكوّنا أساسيّا في جذب الأموال نحو القنوات الرّسميّة، وتحقيق عوائد لا يستهان بها مع المجتمع كلّه.

ويمكن تشجيع أرضيّة واعدة، لإزدهار شمول مالي حقيقي، من خلال القيام بمبادرات متعدّدة تهمّ بالتّحديد فئات وشرائح بعينها، وتوجّه البنوك نحو إنشاء إدارة متخصّصة في الشّمول وتدريب أعوانها على اقتراح سياسات من شأنها الوصول إلى نسب

عالية من الإدماج المالي، وهنا تبرز بعض العناصر التي تندرج ضمن هذا المسعى، مثلما خبرته تجربة العديد من الدّول...

ونجد من بينها، توسيع وزيادة عدد الحسابات الجارية إلى اقصى حدّ، توفير الخدمات الرّقميّة، تمديد الشّبكات والفروع المصرفيّة، القنوات الرّقميّة عبر المدفوعات، التّمويل والاقتراض السّريع، إبرام اتّفاقيّات لجلب الخدمات الرّسميّة ولعلّ تجربة دولة كينيا تشكّل مثال واعد وقصّة نجاح في الوتيرة المتسارعة نحو الشّمول الرّقمي.

ومع اعتبار أنّ لا حدود للإبداع المالي، فإنّ الأمر قد شمل أيضا إضافة للانتشار الجغرافي وضمان تغطية كافية، مدّ جسور قنوات إتّصال مع المواطنين، من خلال توفير تطبيقات ووصول أسهل، وضمان تسجيل عريض خاصّة للجمعيّات الزّراعيّة والمؤسّسات التي لا تجد تغطية مصرفيّة وبالتّالي تواجه صعوبة في صادراتها، أي هناك معدّل كبير من المحافظ هي في الواقع خارج القطاع المصرفي، فالمفتاح الأنسب والحال كذلك، قد لا يكون في تنويع المنتجات فقط، بل في ضمان تغطية واسعة سهلة وانتشار مدروس للفروع البنكيّة.

وقالت مجموعة البنك الدولي أن نسبة كبيرة للغاية من العمالة والشركات تعمل خارج مجال الاقتصاد الرسمي الذي تقوم الحكومات بضبطه في اقتصادات الدول الصاعدة والاقتصادات النامية، هو تحد من المرجع أن يشكل عائقا أمام التعافي في هذه الاقتصادات مالم تعتمد الحكومات مجموعة شاملة من السياسات لمعالجة أوجه القصور التي تعتري الاقتصاد الغير الرسمي .

وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يوظف أكثر من 70% من العاملين نحو 1/3 من إجمالي الناتج المحلي تقريبا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية منها 22%من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما فيها الجزائر).

وأشارت قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي على المستوى العالمي التي دأب البنك الدولي على إعدادها سنويا بالاعتماد على جملة من المعطيات الخاصة بكل دولة وكل منطقة من العالم إلا أنه(Blogs.worldbank.org, 2022)."

على مستوى العالم: وصلت ملكيّة الحسابات إلى 76% من البالغين و71% من البالغين في الاقتصادات النّامية، ارتفعت نسبة ملكيّة الحسابات المصرفيّة على مستوى العالم من 51% إلى 76% بين عامي 2011وو 2021م.

في عام 2021، كان لدى 76% من البالغين في جميع أنحاء العالم حسابات لدى مؤسّسة ماليّة أو من خلال إحدى شّركات تقديم الخدمات الماليّة عبر الهاتف المحمول، ارتفاعا من 51% في عام 2011 وارتفعت ملكيّة الحسابات في البلدان النّامية من 63% إلى 71% في السّنوات القليلة الماضية بسبب الزّيادة في إمكانيّة الوصول إلى الحسابات في العشرات من الدّول النّامية، في تناقض صارخ مع النّمو الذي شهدته الفترة من 2011 إلى 2017م والذي حدث في معظمه في الصّين أو الهند، وفي منطقة إفريقيا جنوب الصّحراء، أدّت الأموال عبر الهاتف المحمول إلى زيادة ملكيّة الحسابات إلى حدّ كبير.

شهد عام 2021 تراجع الفجوة طويلة الأمد بين الجنسين في الاقتصاديات النّاميّة من 9 نقاط مئويّة إلى 6 نقاط مئويّة.

وتوضّح البيانات الآن أنّ 74% من الرّجال و 68% من النّساء في البلدان النّامية لديهم حساب مصرفي، وعلى الصّعيد العالمي كان لدى 78% من الرّجال و 74% من النّساء حسابات، أي أنّ الفجوة بين الجنسين تبلغ 4 نقاط مئويّة.

أدّت جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) إلى تسريع وتيرة اعتماد الخدمات الماليّة رقميّا.

وقد أدّت الجائحة وقيود التّباعد الاجتماعي إلى تسريع هذا الاعتماد بحيث قام على سبيل المثال أكثر من 80 مليون بالغ في الهند وأكثر من 100 مليون بالغ في الصّين بسداد

اوّل دفعة رقميّة للتّجّار، سواء عبر الأنترنت أو داخل المتجر، لأوّل مرّة بعد بدء الجائحة، وفي البلدان النّامية وحتى باستثناء الصّين، قام 20% من البالغين (720 مليون) بمدفوعات رقميّة للتّجاّر في عام 2021م

يمكن لنحو نصف البالغين في البلدان النّامية الحصول على أموال طارئة في غضون 30 يوما إذا واجهوا نفقات غير متوقّعة، وكان ثلثي البالغين قلقين للغاية بشأن مصدر واحد على الأقلّ للضّغوط الماليّة.

ويمكن لأكثر قليلا من نصف البالغين الاستفادة من أموال الطّوارئ في غضون 30 يوما دون صعوبة كبيرة، وكان المصدر الأكثر شيوعا هو الأصدقاء والعائلة لنسبة 30% من البالغين في الاقتصاديات النّاميّة، على الرّغم من أنّ نصف هؤلاء تقريبا قالوا إنّ من الصّعب الحصول على الأموال.

ودلّت البيانات بخصوص المسألة الماليّة المقلقة لهم أكثر من غيرها، أنّ نحو 50% من البالغين في الاقتصاديات النّاميّة قلقين للغاية، على وجه الخصوص، بشأن تغطية النّفقات الصحيّة في حالة الإصابة بمرض أو حادث كبير، وفيما يتعلّق بالمخاوف الشّائعة في البلدان المرتفعة الدّخل، فإنّ واحد من بين كلّ خمسة بالغين (20%) يشعر بقلق شديد بشأن دفع التّكاليف الرّعاية الصحيّة، كما أنّ نسبته متساوية (21%) قلقة للغاية بشان التّمويل في مرحلة الشّيخوخة.

يمكن للحكومات وأرباب العمل من القطاع الخاصّ ومقدّمي الخدمات الماليّة تحسين سبل الحصول على الخدمات الماليّة للبالغين الذين لا يحصلون على الخدمات المصرفيّة والبالغ عددهم 1.04 مليار شخص.

وتكشف قاعدة البيانات عن عدد الفرص لتوسيع نطاق الوصول من ليس لديهم حسابات مصرفيّة، لا سيما من خلال الاستفادة من المدفوعات الرّقميّة، وحصل ملايين البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفيّة على مدفوعات نقديّة مقابل التحويلات

الحكوميّة أو بيع السّلع الزّراعيّة، ومن هؤلاء تلقى نحو 85 مليون بالغ ليس لديهم حسابات مصرفيّة مدفوعات حكوميّة نقدا وقد تكون رقمنة بعض هذه المدفوعات أرخص، ويمكن أن تحدّ من الفساد للحكومة في الوقت الذي تدمج فيه للمستفيدين في النّظام المالي الرّسمي، وهناك بالفعل شواهد على انّ هذا يحقّق نجاحا، يلخّص المؤشّر العالمي للشّمول المالي 2021، إلى أنّ 865 مليونا من أصحاب الحسابات في البلدان النّامية فتحوا أوّل حساب لدى مؤسّسة مصرفيّة لغرض تلقّي الأموال من الحكومة.

-6مؤشرات عن حالة الجزائر:

بالنسبة لحالة الجزائر فيما يخص الشمول المالي، تشير الأرقام إلى وجود حسب المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين 12 مليون حساب بنكي في الجزائر ليس من بينها إلا 1.5 مليون بطاقة بنكية، وأن التوجه الجديد يهدف إلى توسيع الشمول من أجل التحكم في السيولة المالية وتمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات المالية التي تشمل الخدمات البنكية والمصرفية وخدمات السوق المالية كالبورصة إضافة إلى خدمات التأمينات وذلك مقابل كلفة معقولة.

كما تشير الأرقام إلى وجود 20 مليون حساب بريدي إلا أن نسبة الإدماج الأقصى في المنظومة المصرفية تبقى ضعيفة جدا مقارنة بدول رائدة، وهنا فإن الهدف من الشمول المالي: فتح حساب بنكي لكل مواطن كخطوة أولى للتوجه نحو تزويد المواطنين بآليات الدفع كالصكوك والبطاقات البنكية، وكذا تبسيط فتح الحسابات حيث يطلب اليوم نسخة من بطاقة التعريف وبيان الإقامة فقط ومنح دفتر الصكوك للزبون مجانا، فضلا عن إصدار بطاقات الدفع لاستعمالها في الدفع عند التجار أو عبر الإنترنت مجانا ودون دفع أي رسوم مع توفر شبكة بريدية بـ30 ألف مكتب بريد .

ويوفر الشمول للشركات والأفراد إمكانية الوصول بسهولة إلى المنتجات والخدمات المالية التي يحتاجونها، بأسعار معقولة وتلبي احتياجاتهم المختلفة ووصول هذه الخدمات

إلى أكبر شريحة خاصة الفقراء والمهمشين بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية والرفع من قدرة البنوك على تعبئة مدخرات الحجم أكبر وبالتالي منح القروض والائتمان الحجم الأكبر مما يساعد على تقوية الجهاز المصرفي استقراره والرفع من قدرته على مواجهة الأزمات وتقديم خدمات بنكية لطبقات فقيرة.

وتسجل عملية استعمال الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع المؤسسات والخواص خاصة الشرائح المهمشة عبر القنوات الرسمية تأخرا واضحا في الجزائر وتشير العديد من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع الشمول المالي، أن الوضع في الجزائر لا يزال في حاجة إلى مزيد من الجهود للرفع من مستوى الاندماج، وتجنيد أكبر قدر ممكن من السكان عبر القنوات الرسمية."

فحسب قاعدة بيانات غلوبال فيند اكس لسنة 2017، فإن 43% فقط من البالغين يحوزون على حساب جاري، وهو معدل وإن كان مرتفعا عن المتوسط في العالم العربي ودول أخرى ذات دخل ضعيف، فأنه يبقى منخفضا عن المتوسط العالمي.

وعموما، فإن 57% من البالغين 71% من النساء لا يتوفرون على مجرد حساب جاري يسمح لهم بتلقي مدفوعات آمنة وفعالة.

وهم بالتالي، محرومون من الحصول على خدمات مالية وأخرى، كالادخار، التأمين والوصول إلى آليات الاقتراض، وبالرجوع إلى أسباب نقص الاندماج البنكي في الجزائر حسب تحقيق الفاينداكس، فإن ذلك يعود في المقام الأول، إلى قلة توفر الأموال لدى المواطنين لاستعمالها في حساب جاري (36%) ثم إلى وجود عضو في العائلة يحوز على حساب (21%) وأخيرا قلة الثقة في المؤسسات المالية) 15.(%

ويلاحظ التحقيق بأن نسبة السداد الرقمي، ضعيفة في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا خاصة، من خلال استعمال الإنترنت، التلفون الجوال، بطاقة القرض، وحسب البنك العالمي، فهناك بالجزائر، 16% فقط من البالغين و11% من النساء يلجؤون إلى

الدفع الرقمي مقابل 23% و18%على مستوى منطقة "المينا"، و36% و32% على التوالي بالاقتصادات الصاعدة والنامية

ودائما فيما يتعلق بحالة الجزائر، فإن 23% من المدخرين الجزائريين، صرّحوا بأنهم يقتصدون الأموال في البيوت أو يوظفونها اقتصاديا في تربية المواشي أو من خلال العقارات أو الحلي، وبهذا، فإن حاجات المؤسسات والمقاولين الصغار تبقى ضعيفة لتغطية مشاريعهم ". (Liberté journal , 2022, Bedreddinne khriss, l'inclusion financière, une solution mal exploitée)

خاتمة

مازالت عملية استعمال الخدمات الماليّة لدى مختلف فئات المجتمع تعرف تأخّرا واضحا ممّا أدّى إلى تواجد شرائح من المهمّشين البعيدين عن القنوات الماليّة الرّسميّة وذلك لأسباب قد ترجع في جزء فيها، لخلفيّات اجتماعيّة وثقافيّة، وجب تصويب الاهتمام نحوها والانتباه لتأثيراتها على البنية السوسيواقتصاديّة الكليّة.

هذه العوامل التي تندرج في نطاق سوسيولوجيا السّلوكات الاقتصاديّة، تتطلّب دراسة متعدّدة التّخصّصات، ومساهمة علميّة ذات أبعاد مختلفة من اجل توضيح كلّ أبعاد الظّاهرة الاقتصاديّة في موضوع الاقصاء البنكي الذي يعاني منه عدد لا يستهان به من المواطنين، وضمان شمول مالي عال لهؤلاء المواطنين، بما يتناسب مع أوضاعهم ومواردهم عبر تصحيح العلاقة بين المؤسّسات الماليّة والبنكيّة ومختلف شرائح المجتمع بالإنصات والاتّصال، وتوسيع الشّبكة جغرافيا وإقليميّا، والبحث عن طرق ملائمة لعقلنة السّلوك الاقتصادي، بحمولته الاجتماعيّة، الثّقافيّة والأنثروبولوجيّة وتقديم خدمات مكيفة لهاته الشّرائح، وبالتّالي تفادي مزيد من الاستبعاد والاقصاء في إحدى صوره الحسّاسة، والوصول إلى مستويات قويّة من الانسجام الاجتماعي، الذي يسمح بمواجهة أي أزمات واهتزازات محتملة .

البيبلوغرافيا:

-1جغلول، عبد القادر، (1981)، تاريخ الجزائر الحديث –دراسة سوسيولوجية ، (مترجم، فيصل عباس)، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981، ص230.

2- Ahmed Henni , (1991), Essai de l'économie parallèle le cas de l'Algérie—Enag éditions-Algérie .

3- Ali Elkenz, (2010) , Des événements dans l'histoire- chroniques 2008-2010, Eds Dahleb-Algérie.

4- Jacques T.Godbout , (2000), Le don, la dette et l'identité- homo donator VS homo economicus-La Découverte, France.

5- Elisabeth Campagnac, (2001) , Pierre Bourdieu les structures sociales de l'économie-sociologie du travail, VOL ,43-N°3/2001.

6- Gilles Lazyeche, & Pascal Mouléveier ,(2006) , contribution à une sociologie des conduites économiques-l'Harmattan, Paris.

7- Maurice Godelier, (2008) , Au fondement des sociétés humaines : ce que nous apprend l'anthropologie-Albin Michel, France.

8- Pierre Bourdieu, (2000), Anthropologie économique- cours en collège de France-Le Seuil, Paris.

Journaux et revus :

9- Centre Walrass, (2002), Exclusion et liens financiers, Revue Tiers Monde, Année 2002, 172.

10- Liberté (journal)-06/03/2022, Bedreddinne khriss, l'inclusion financière, une solution mal exploitée.

Webographie :

-12- Blogs.worldbank.org20/07/2022-11h 40m